

المحاضرة الرابعة
موضوع اللّسانيات
الحديثه والثنائيات السوسيرية

تمهيد :

إن تميّز الظاهرة اللغوية بالعموم جعلها محلّ اهتمام كثير من العلوم المختلفة، حيث أخذت منها العلوم الاجتماعية والنفسية والانثروبولوجيا والاثنوغرافيا والتاريخ وما قبله... فهل اللسانيات هذه العلوم كلها؟

إن كانت الإجابة بنعم. فهي بكل بساطة ليست علما مادامت لا تتصف بالاستقلالية من جهة، ومن جهة ثانية كثرة وغنى مادتها ما يجعل حصرها صعب المنال، ومن مساعي العلم حصر المادة المعنية بالدرس، فهي بهذه الصورة نقيض العلم، وعليه فاللسانيات ليست الاثنوغرافيا Ethnographie، أو ما قبل التاريخ Prehistoire، وهما مجالان يهتمان أيضا باللسان البشري... اللسانيات غير الانثروبولوجيا التي تهتم بدراسة الجنس البشري، وإذا كان اللسان حدثا اجتماعيا فهذا لا يعني بالضرورة إدماج اللسانيات في علم الاجتماع... واللسان في جوهره ذو طبيعة لسانية... فهل تكون اللسانيات هي علم النفس الاجتماعي؟ بالتأكيد لا.⁽¹⁾ إنه لمن البساطة التّوهم عند سماعنا لكلمة ما أننا أمام موضوع لساني ملموس؛ لأن الحقيقة عكس ذلك فبالتحليل الدقيق نجد أنفسنا أمام جوانب كثير تخص هذا المعطى الحبيبي وهي:

1- الأصوات المتلفظ بها لها انطباعات فيزيائية مدركة بالأذن، ووجود الأصوات مقرون بوجود أعضاء النطق فاللسان إذن ليس صوتا فقط كما يستحيل تحديد حركات الأعضاء المصوّتة إذا جُرّدت من الانطباع الفيزيائي/السمعي.

2- الصوت ليس العنصر الوحيد المكوّن للغة فما هو إلا أداة للفكرة، فهو إضافة إلى كونه وحدة مركبة فيزيائية نطقية وحدة فيزيولوجيا ذهنية .

3- للغة جانب فردي وجماعي لا يمكن الفصل بينهما، وهي نسق موضوع وتطور ونتاج ماض. وتأسيسا على ما سبق يفهم أن موضوع اللسانيات ليس المعطى الحبيبي المباشر. فهل تعالج كل هذه القضايا المشار إليها سلفا، وهذا يجعل الباب مفتوحا أمام كثير من العلوم. أم أننا ندرسها من جانب واحد وهذا لا يمكّننا من إدراك جميع الخصوصيات السابقة الذكر⁽²⁾. كما أن اللغة بهذا الشكل تبدو "كتلة غامضة متراكمة لا رابطة بينها"⁽³⁾.

(1)- ينظر: مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط2010، ص211.

(2)- ينظر: حنون مبارك، مدخل إلى لسانيات سوسير، سلسلة توصيل المعرفة، ط1، 1987، ص 20.

(3)- المرجع السابق، ص 214.

إن رغبة سوسير في الدراسة العلمية للظاهرة تفرض عليه تحديد الموضوع أولاً، والمنهج ثانياً حتى يجعل العلم الجديد مستقلاً من جهة، ويتكأ على أسس ومبادئ خاصة به من جهة ثانية يقول مارتينييه: "إنهم لا يدركون أنه لا يمكن أبداً إدراك غير جانب واحد (من اللسان)، يتغير بحسب الكيفية التي يتناولون بها هذا الموضوع. إنهم لا يدركون أن الخطوة الأولى للفكر العلمي الذي يستحق هذه الصفة، هي بالضبط تحديد وجهة النظر التي يتناول من خلالها تحديد الأحداث القابلة للملاحظة، ولكي تمارس اللسانيات لا يتعلق الأمر بفحص أحداث اللسان من دون منهج محدد أو بحسب منهج مستخلص مصادفة، مختلف من باحث إلى آخر، وإنما بتحديد مبدأ قائم في ذاته أولاً وقبل كل شيء، وزاوية تحديد رؤية لسانية خالصة، تسمح وحدها بضمان الوحدة الداخلية لللسانيات من جهة، وتضمن من جهة ثانية الاستقلال النهائي لهذا العلم ضمن علوم الإنسان الأخرى".⁽¹⁾

1- موضوع اللسانيات: بعد التفكير المعمق والتحليل الدقيق توصل سوسير إلى القناعة بأن "الموضوع الوحيد والحقيقي لللسانيات هو اللسان في ذاته ومن أجل ذاته".⁽²⁾

وعليه فمادة اللسانيات هي مجموع الأحداث اللغوية، أما موضوعها فهو اللسان منه وإليه؛ أي أن الدراسة تنحصر في البنية اللغوية دون اللجوء إلى ما هو خارجها، وبهذا فصل سوسير بين اللسانيات الضيقة واللسانيات الموسعة.

2- اللسانيات الداخلية أو الضيقة: هي اللسانيات التي تُخرج كل ما هو ليس من كيانها، لتبقي اعتمادها على اللغة (اللسان) وحدها باعتبارها نظاماً يتألف من مجموعة من النظم (الصوت، الصرف، النحو، الدلالة) وأن كل نظام يتكون من مجموعة من الوحدات المتألفة المؤدية إلى الترابط المنطقي المسهم في بناء النظام الكلي في تلك اللغة.

3- اللسانيات الخارجية أو الموسعة: هي اللسانيات التي تستعين بالعلوم التي تدرس اللغة كالأنثروبولوجيا، التاريخ، علم الاجتماع، علم النفس والفلسفة... وعليه تبقى اللغة عنصراً ثانوياً في هذه الحالة، وهذا ما لا يريده دي سوسير وتأكيداً للعلمية وإبعادها عنكل الخلفيات المعرفية التي منها: العقائد الروحية والسياسية والتأويلات الميتافيزيقية. ولتوضيح الفرق بين الدراستين مثل ذلك بلعبة الشطرنج. فانتقال هذه اللعبة من فارس إلى أوروبا هو أمر خارجي، بخلاف كل ما يخص النظام وقواعد اللغة فهو أمر باطني، إن استبدلت القطع الخشبية

(1) م ن، ص 214.

(2) م ن، ص 222.

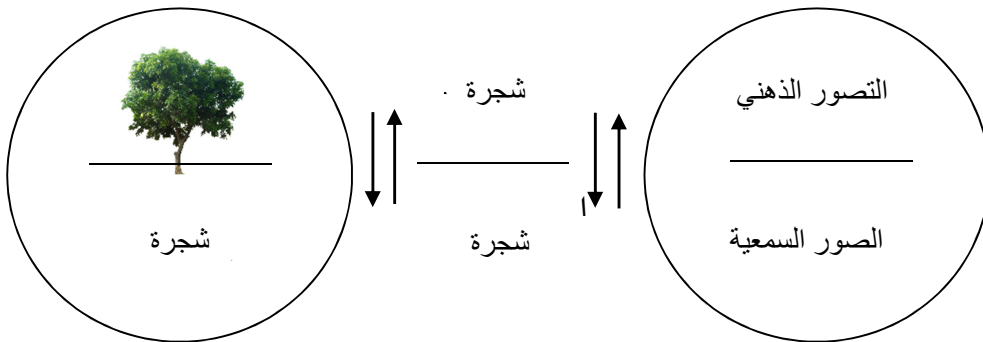
بقطع من العاج فإن هذا التغيير لا يمس النظام، ولكن إن أنقصت أو زدت عدد القطع فهذا التغيير سيخل بالنحو الذي وضع عليه اللّعب.⁽¹⁾

ومنه فاللّسانيات الخارجية تعتمد على تجميع الوقائع وعدّها وتجميع التفاصيل والجزئيات والاثنولوجية الحضارية والسياسية والمؤسسية التي توضح جوانب لسانية وتتحكم في تجميع كل ذلك الذات المتكلمة والذات الدارسة. وأما الداخلية فتهتم باللّسان الذي لا يعرف غير نظامه الخاص أي أنه مكون من عناصر متفاعلة فيما بينها وفق نظام خاص.⁽²⁾

4- الدليل اللغوي أو العلامة اللسانية Signe Linguistique:⁽³⁾

العلامة اللسانية ذات طابع نفسي تتركب من وجهين الوجه الأول هو: الدال (Signifiant) / الصورة السمعية (Image Acoustique)، والوجه الثاني هو: المدلول (Signifie) / الصورة الذهنية أو المفهوم (Concept) فمثلا عند قولنا: أسد. فالدال: هو تحقق نطقنا وسماعنا للأصوات (أ، س، د). أما المدلول فهو: مجموع السمات الخاصة بهذا الحيوان التي نستحضرها على مستوى الذهن من أنه: +حيوان+مفترس+ متوحش+...

فالعلامة اللسانية ليست الدال وحده ولا الدليل وحده، وإنما هي مجموع بعضهما البعض فهما كوجهي الورقة الواحدة لا يمكن الفصل بينهما فحضور أحدهما يستدعي بالضرورة حضور الآخر. ويمكن لنا التمثيل لذلك بالشكل الآتي:



رغم طابع العلامة اللسانية المركّب من جزأين (الدال / المدلول)، إلى أن العلاقة بينهما اعتباطية. فما هي؟.

(1)-ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبية للنشر، الجزائر، ط2، 2010، ص 17.

(2)-حنون مبارك، مدخل إلى لسانيات سوسير، ص39.

(3)-ينظر: كلا من، زبير درافي، محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامّة، ص63، 68... وينظر: مدخل إلى المدارس اللسانية: سعيد شنوكة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1، 2008، ص45 وما بعدها. وينظر: مصطفى غلفان، في اللسانيات العامّة، ص229 وما يليها.

5- اعتباطية العلامة Arbitraire du Singue: (1)

تعني الاعتباطية عدم وجود ما يلزم ارتباط الاسم بالمسمى؛ أي أن العلاقة بينهما غير معلّلة/ مبررة.

فالدّال يفرضه المجتمع بالقوة على المتكلم المنتمي للعشيرة اللسانية الواحدة، فيكتسبه كما هو. وأما المدلول فيرجع إلى التجارب اللغوية والإدراك الحسي للأشياء الموجودة في بيئة المتكلم. قال الاسفراييني (ت406هـ): "إن الأسماء لا تدل على مدلولها لذاتها إذ لا مناسبة بين الاسم والمسمى، الثوب: يسمى في لغة العرب باسم وفي لغة العجم باسم، ولو سُمي الثوب فرسا والفرس ثوبا لما كان ذلك مستحيلا". (2) فكل كلمة رجلٌ فالدال المكون من: ر+ ق قصيرة+ج+ ق قصيرة+ل+ تنوين الرفع، لا يمت بصلة للصورة الذهنية فالراء ليست الرأس والجيم ليست الأطراف العلوية واللام ليست الأطراف السفلية...

وقال عبد القاهر الجرجاني: "لو أن واضع اللغة كان قد قال: ربيض مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد". (3) ومن هنا فالاعتباطية دليل على اختلاف اللغات فمثلا: كلمة المدرسة في الأمازيغية: Tinml، وفي الفرنسية: L'écol، وفي الانجليزية: School، وفي كل اللغات نجد هذه الاختلافات.

كما أكدّ دي سوسير كذلك أن الاعتباطية تكون مع المرجع - الذي استدركه فيما بعد المهتمين بالدرس الدلالي أخص هنا العالمين: أوغدن وريتشاردز Ogden and Richards في كتابهما معنى المعنى the semantic of semantics - لأن العلاقة بين الدال والمدلول من جهة والمدلول والمرجع من جهة ثانية هي نفسها. لكن اميل بنفنيست نقد سوسير بشدة في هذه النقطة في مقال له نشر سنة 1939 بمجلة Acta Linguistica. (4)

أما فيما يتعلق بالألفاظ المحاكية للطبيعة فهي استثناء ولا تمثل القاعدة.

6- العلاقات التركيبية والعلاقات الاستبدالية: إن نظرة سوسير الفاحصة للغة جعلته يرى بأن اللغة وحدة متشابكة بين عناصرها المشكّلة لنظامها، وأن تأليفها يتم عبر حسن استخدام اللغة في علاقاتها مع كل مستوياتها، كما وجد أن هذه العلاقات تنتظم في محورين أساسيين هما:

(1)-ينظر: المراجع نفسها: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامّة، ص231، مدخل إلى المدارس اللسانية، محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامّة، ص49-231.

(2)-نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتبة الجامعية الإسكندرية، 2000، ص322.

(3)-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة بيروت، لبنان 1987، ص40.

(4)-للمزيد فيما يتعلق بهذه النقطة ينظر: زبير دراقي: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامّة، ص67 الهامش رقم 1.

6- أ- محاور العلاقات الاستبدالية (Paradigmatiques Relations): ويطلق عليها أيضا العلاقات الجدولية أو العمودية أو محور الاختيار.

يفهم من التسمية أن للوحدات اللغوية سمات معينة تجعل بعض الوحدات قريبة من الأخرى لدرجة أنها يمكن لها أن تعوضها؛ أي تحضر في الاستعمال اللغوي بدلا منها، إن هذه الخصوصية تجعل المتكلم ينوع في سلوكاته اللغوية حسب مختلف السياقات التي يتعرض لها، والتي تسهم بشكل كبير في استدعاء اللغة باختيار ما يناسب السياق من المخزون المعرفي اللغوي، هذا الاستدعاء الذي يتم بطريقة ضمنية؛ أي في ذهن المتكلم يسمح باختيار قالب لغوي فيستحضره ويستبعد آخر فيحتفظ به للمقام المناسب. "وإذا كانت العلاقات التركيبية ذات طابع حضوري، فإن العلاقات الاستبدالية، لها طابع ضمني وتقديري. إنها لا توجد إلا في ذهن المتكلم".⁽¹⁾

إن حدوث عملية التبادل بين الوحدات اللسانية تتحكم فيما مجموعة من العلاقات التي تجعلها مشتركة في المعنى ومن بينها:

1- الارتباط على مستوى الجذر الواحد مثل: علم، معلم، تعليم، عالم... وهذا ما يعرف في الثقافة العربية بالاشتقاق الصغير.

2- الارتباط على مستوى المدلولات مثل: تعليم، تثقيف، اكتساب، تلقين، معرفة...

3- الارتباط على مستوى الشكل أو الصوت: في هذا النوع نجد المتكلم يستدعي هذه الوحدات اللسانية مع بعضها ليس أنها تتقارب في المعنى، أو أنها من الجذر الواحد، وإنما المتحكم في ذلك الجرس الموسيقي أو الصيغة مثل: سليم، فهيم، عليم، كريم، عليم... فوجود أصوات مشتركة (الياء، الميم) ووحدة الصيغة (فعل) هي التي جعلت المتكلم يستدعيها⁽²⁾.

كما قد تكون الوحدات اللسانية التي جرت عليها عملية الاستبدال وحدات صوتية (دوّن، كوّن، هوّن، خوّن، لوّن...).

أو وحدة صرفية (...ت، ...نا، ت، ...وا، ...ن، ...ا، ...تا، أحرف المضارعة أن ي ت، والأمر).

أو سمات مميزة من الجهر في مقابل الهمس...

ألف، دوّن، نظم، نثر، خطّ، وشّى، قيّد، سجّل، أنشأ... فالمتكلم استحضر هذه الوحدات اللسانية من بين الوحدات القابلة للتعبير عن معنى العام للحدث الذي وهو الكتابة.

(1)-مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط 1، 2010. ص 245.

(2)- ينظر:حنون مبارك، مدخل إلى لسانيات سوسير، ص 167.

إن هذه العملية الاختيارية بين الوحدات القابلة للتبادل يقوم بها المتكلم/ المستمع في الذاكرة؛ أي أن العملية ذهنية تتعلق بالكفاءة اللغوية.

6-ب- محور العلاقات التركيبية (Syntagmatiques Relations): التركيب يتشكل دائما من وحدتين متعاقبين أو أكثر⁽¹⁾.

إن الوحدات اللسانية حتى تتعاقب فيما بينها لتشكل تركيبا، لا بد أن تأخذ بالضرورة موقف الحدث الكلامي الذي فرض انتقاء أو اختيار الوحدة اللسانية من المخزون اللغوي للمتكلم فالاختيار كان نتيجة الموقف التواصلي، غير أن حُسن الاختيار وحده لا يكفي لتبليغ المقاصد، فلا بد من تركيب هذه العناصر اللسانية وفق نظام اللغة بدءا من أصغر الوحدات إلى أكبر الجمل مثلا: من المخزون اللغوي في محور الاستبدال السابق إذا أردنا إعلام المتلقي الأستاذ بأنه لا حاجة لوجود المعلومات على اللوح بسبب تدينها نقول: كتب الطلبة المحاضرة. بهذا نكون قد استبعدنا: دُون، نظم، سجّل... والموقف فرض علينا أن نقول: الطلبة، بدلا من التلاميذ أو المتدربين أو المتعلمين، والشيء نفسه مع المحاضرة بدلا من القصة أو الرسالة... وهذا ما يشكل الخطية "إن الكلمات تتعلق ببعضها البعض، وإلا فلا وجود لها. والمركب الذي يعني تعاقب وحدتين على الأقل لا يجد مكانه إلا في الخطاب. ذلك أن الوحدات تتسلسل وتُوصَلُ ببعضها البعض، فتتصف بالامتداد، وتكتسي بذلك صفة الخطية، فلأمر يتعلق إذن بالتأليف بين الوحدات المشكلة للمركب"⁽²⁾.

فالدراصة الاستبدالية تتناول العلاقات القائمة بين الوحدات الموجودة في الجدول الواحد؛ أي أن التبادل يحدث بين الأسماء مع بعضها أو الأفعال مع بعضها وكذلك الحروف ولا يكون التبادل مع الأسماء والأفعال. أما الدراصة التركيبية فتعالج علاقات التجاور والتعارض مثلا (أل) التعريف والنداء لا تكون مع الفعل ولا مع حروف الجر، بل تخص الأسماء. وحروف الجر تختص بالأسماء دون الأفعال. من خلال ما سبق يمكننا القول: إن المقصدية تُنتج من ترابط المحورين.

7- ثنائية اللغة والكلام: مع اللساني دي سوسير لم يعد الكلام مستثنى من الدراصة اللغوية كما كان مع النحاة المعياريين، الذين يهتمون بالمكتوب دون المنطوق. وذلك لأن الكلام أسبق من الكتابة، وأكثر استعمالا في التواصل اليومي. "كما اعترف العلماء المحدثين بوجود لغات

(1)- فرديناند دو سوسير، محاضرات في اللسانيات العامة؛ تر، يوسف غازي و مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للنشر، 1986، ص 149.

(2)- م ن، ص 110.

عديدة مثل لغة الشّم، واللّمس، والبص، والسّمع، واللغة الملفوظة هي أكثر الأنواع المذكورة استعمالاً وتداولاً⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار ميّز سوسير بين: اللغة (Langue) واللسان (Parole) واللغة بالمعنى العام (Langage).

7-1- اللغة بالمعنى العام (Langage): ملكة طبيعية في كل فرد تجعله قادراً على التعامل مع بني جنسه ولها طابع الشمولية؛ أي أنها ظاهرة إنسانية تخص الفرد البشري باختلاف الزمان والمكان والطابع الحضاري والثقافي...

7-2- بين اللغة المعيّنة / اللّسان (Langue) واللغة بالمعنى العام: يقول سوسير: "بالنسبة إلينا يختلف اللّسان عن اللغة، إن اللّسان جزء محدد من اللغة كظاهرة عامة. إنه نتاج جماعي للغة ومجموعة من الاصطلاحات اللازمة التي يُكَيّفها المجتمع ليسمح للأفراد المتكلمين بممارسة هذه الملكة"⁽²⁾.

من خلال هذا الطرح نفهم أن: اللّسان مجموعة من القواعد الاصطلاحية التي يضعها مجتمع ما لاستغلال الملكة اللغوية المودعة بالفطرة في أذهاننا. فهي وبهذه الصورة لا تمكننا من وضع قواعد لها. أما اللّسان فيمكن أن نضع له قواعد تخص كل مستوياته من: صوت وصرف وتركيب ودلالة. فهو يقوم على أرضية اللغة، وللمجتمع دور أساسي في تكييف الملكة اللغوية مع اللّسان في المحيط الاجتماعي الذي يوجد فيه الإنسان، كما أن اللغة قدرة ووهبة واستعداد فطري واللّسان مكتسب وليس غريزي⁽³⁾.

7-3- بين اللّسان والكلام: اللّسان نظام قائم بذاته يختلف من مجتمع لآخر، وهو في اختلاف وتنوع بعدد الشعوب والقبائل. فنقول اللّسان العربي اللّسان الأمازيغي اللّسان الفرنسي... إلخ. وفيما يلي أهم الفروقات بين اللّسان والكلام⁽⁴⁾.

اللّسان	الكلام
---------	--------

(1)- زبير دراق، محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامّة، ص 70.

(2)- مصطفى غلفان، في اللسانيات العامّة، مرجع سابق، ص 216.

(3)- ينظر: م ن، ص 17.

(4)- ينظر: م س، ص 72.

- مؤسسة اجتماعية لا دخل للفرد المتكلم فيه.	- نشاط لغوي فردي.
- حتمي مسجّل سلبا في الذاكرة؛ يأخذه الأفراد كما هو.	- إبداع ذاتي كل فرد يستعمل هذا النظام كما شاء.
- يُدرس دراسة سيكولوجية (نفسية).	- يُدرس دراسة سيكولوجية (فيزيائية).
- حصيلة ما يُسجّل في كل مخ.	- حصيلة الاستعمال؛ أي ما يقوله المتكلمون.
- نموذج اجتماعي، فهو ثابت.	- غير جماعي؛ فردي فهو متغير.
- جوهري.	- ثانوي.

ورغم تحديد هذه الفروقات إلا أن سوسيريبيّن ضرورة الترابط بينهما، لأن العلاقة بينهما علاقة تلازم: "اللّسان ضروري ليكون الكلام، لكن الكلام بدوره لازم ليكون اللّسان. وكما أن اللّسان ضروري لئن يحدث الكلام أثاره ويكون ملموسا، فإن الكلام ضروري لانتظام اللّسان... والكلام هو الذي يطور اللّسان ويُنمّيه".⁽¹⁾

8- الدراسة الآنية و الزمنية: انطلاقا من أن اللغة ظاهرة اجتماعية فهي لا محالة خاضعة للتطور والتغير في جميع مستوياتها، وبما أن سوسير ينشد الدقة في دراسة اللغة وفق المنهج العلمي لما يقتضيه الواقع اللّساني من جهة، وتأسيا بمفهوم القيمة في الاقتصاد السياسي الذي يعتمد على نظام التعادل بين والعمل والأجر المختلف باختلاف الزمن من جهة ثانية، وبوجود الدال والمدلول في اللّسانيات من جهة ثالثة، أكّد على ضرورة التمييز بين محورين في الدراسة اللّسانية وهما:

8-1- محور التّزامن أو الدراسة الآنية (Synchronie): وموضوع هذه الدراسة القيام بوصف اللغة في حالة زمنية محددة، ويمكن تسميتها باللّسانيات القارة.

8-2- محور التّتابع، أو الدراسة الزمنية (Diachronie): وموضوع هذه الدراسة تتبع تنقل حالة كلامية عبر مختلف الحقب الزمنية، وعليه يمكن تسميتها باللّسانيات التّطورية.

8-3- قواعد كل دراسة:

8-3-1- السّانكرونية: مطردة، ثابتة، عامة، إلزامية للمتكلمين.

8-3-2- الدّيّاكرونية: اصطلاحية تُطبّق على اللغة بعد أن تركها مستعملوها.

(1) -م س، ص 221، 222.

إن سوسيريفضل الآني (الحاضر) على التاريخي؛ لكون الآني هو الحقيقة ذاتها بالنسبة لكل مجتمع لغوي، فالتغيرات الحاصلة لمفردات لغة ما عبر مختلف الحقب الزمنية لا تهم مستعمل اللغة، كما أنهم لا يدركون هذا التغير، فهم يكتفون بالأداء الفعلي في الواقع المعاش. كما أن رغبة سوسير في تحرير علم اللغة من كل تبعية تاريخية بكل معطياتها النفسية والاجتماعية والثقافية... والتي من شأنها التأثير في اللسان وصورته الفردية والاجتماعية جعلته يفضل الدراسة الآنية.⁽¹⁾

مثال: سنكرونيا ن نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة نيابة عن الفتحة وهي خاصية كل ما كانت فيه الألف والتاء زائدتين، إلى أن المحور الدياكروني يبين أن العرب نصبت بالفتحة ما كان جمعه ينتهي بألف وتاء زائدتين. يروى أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبي خيرة لما سأله: "كيف تقول استأصل الله عزقاتهم؟"، ففتح أبو خيرة التاء فقال له أبو عمرو: هياتِ أبا خيرة لان جلدك!⁽²⁾ وعليه فالنصب مع هذا الجمع كان بالفتحة، ثم تغير إلى الكسرة بالنيابة بسبب القانون الصوتي الذي يمنع توالي الفتحة الطويلة مع القصيرة، فالنصب بالفتحة أقدم من النصب بالكسرة. أما نحن في استعمالنا ما يهمننا هو النصب بالكسرة في هذا الجمع. هذا فيما يتعلق بالنحو. أما الجانب الدلالي فنمثل لذلك بكلمة: Salary التي تعني: المرتب من أي نوع في وقتنا؛ أي في حالة الاستعمال، لكن دلالتها التاريخية تعني: حصة الجندي من الملح. وكذلك كلمة: Marechal وهي الرتبة العسكرية المعروفة لا يتحصل عليها المنتهي إلى السلك العسكري إلا بعد سنوات عديدة من الخدمة، إلا أن دلالتها كانت تطلق في أصلها الجرمانى على خادم الإسطبل أو السّيس.⁽³⁾

(1)- ينظر: مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، ص 79، 80، 81 .

(2)- ابن جني، الخصائص، تح الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 2007، ص 2 / 13 .

(3)- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، علم الكتب، القاهرة، ط 5، 1998، ص 244، 247 .

